النظام التقليدي ونظام CAMEL لتقييم أداء المصارف

(دراسة مقارنة في مصرف سومر التجاري للمدة 2007-2013)

بحث مستل

أ.م.د. عبد الخالق ياسين زاير البدران

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة

الطالب: محمد أحمد ضاحي

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة

Traditional System and CAMEL for Banks' Performance Evaluation

A Comparative Study for Sumer Trade Bank for the period 2007-2013

Ass. Prof. Dr. Abdulkhaliq Al-Badran
Mohammed A. Dhahi

Abstract

The importance of the study comes from the role of the banking sector in economic and social life because it is the main element in the consolidation of the trust state policy and nurtured economic interests and also it helps to supply various sectors with required funding, and importance of performance evaluation in the diagnosis and discrimination of positive or negative cases of the banks, because it is an important way to check the extent to which the banks doing the required performance level, and the fundamental importance comes from theadvantages that the banks will achieve by the application system (CAMEL) in the evaluation of its performance and diagnose strengths and weaknesses.

The study aims to compare between the traditional and the system of (CAMEL) to evaluate the performance of banks, and the extent of the system's capacity (CAMEL) and identify the concepts and foundations of (CAMEL) to assess performance and identify potential differences between the two assessment (traditional and CAMEL). The hypothesis developed that there are no differences between the traditional systems of (CAMEL) in the banking performance evaluation? The bank Sumer was selected, it is private commercial bank registered in the Iraq Stock Exchange for the period from 2007 to 2013.

The results proved the effectiveness of (CAMEL) in the performance evaluation, control and supervision of banks. (CAMEL) can be applied for banking supervision and shows differences from the traditional system, but needs to provide the information used by the system in the financial reports of the banks, as(CAMEL) proved its effectiveness, the central bank should re-work after it was stopped in the (2011) and staff training to conduct annual assessments of private and public banks.

● المجلد العاشر
● العدد عشرون
● أيـــار 2018
● استلام البحث: 2015/3/22
● قبول النشر: 26/ 2015/4

النظام التقليدي ونظام CAMEL لتقييم أداء المصارف

(دراسة مقارنة في مصرف سومر التجاري للمدة 2007-2013)

أ.م.د. عبد الخالق ياسين
الطالب: محمد احمد ضاحي

المستخلص

تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الذي يحتله القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنه العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية وكما يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم، وتتجلى أهمية تقييم الأداء في تشخيص حالات التميز الايجابية أو السلبية بالمصارف، لأنه يعد وسيلة مهمة لتحقق مدى إمكانية قيام المصارف بمستوى الأداء المطلوب، وتأتي الأهمية الأساسية من خلال المزايا التي ستحققها المصارف من تطبيق نظام CAMEL في تقييم أدائها وتشخيص نقاط القوى والضعف.

تهدف هذه الدراسة الى المقارنة بين النظام التقليدي ونظام (CAMEL) لتقييم أداء المصارف، وبيان مدى قدرة نظام (CAMEL) والتعرف على مفاهيم ومرتكزات نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، والتعرف على الفروقات المحتملة بين نظامي التقييم (التقليدي وCAMEL). تم وضع فرضية للدراسة تنص على إنه لا توجد فروقات بين نظم التقييم التقليدية ونظام (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي؟ وتم اختيار مصرف سومر التجاري الخاص المسجل في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007 إلى 2013.

أثبت النتائج فعالية نظام (CAMEL) في تقيم الأداء المصرفي والرقابة والاشراف. إذ يمكن تطبيق نظام (CAMEL) للرقابة المصرفية ويظهر فروقات عن النظام التقليدي لكن يحتاج إلى توفير المعلومات التي يستخدمها النظام في التقارير المالية للمصارف. وبعد ما اثبت النظام فاعليته،فعلى البنك المركزي العراقي إعادة العمل به بعدما ما توقف في (2011) العمل بنظام التقييم(CAMEL)وتدريب الكادر الكفوء على النظام لإجراء التقييمات السنوية للمصارف الخاصة والعامة.

المقدمة

تعد المصارف قلب النظام المالي، إذ تعد فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته عاملاً أساسياً في تقدم البلدان وتطورها، وإنها تعد محوراً لتفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية (النعيمي،2:2005), ولهذا السبب تقتضى الحاجة إلى إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وتقييم الأداء وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ولهذا الدور الذي تقوم به المصارف، دعت الحاجة لتقييم أدائها لتحقيق السلامة المصرفية، وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا لأنها تعد ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصارف في الربحية والسيولة والأمان من خلال استخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة.

وتعد النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف قاصرة ولها محددات من حيث إنها تعتمد على التحليل الكمي دون النوعي، لذلك أصبح من الضروري إيجاد نظام جديد يواكب التطورات الاقتصادية العالمية والابتعاد عن الأساليب التقليدية (عبد الرضا, 65:2009).

ومن هنا جاء نظام تقييم الأداء المصرفي (CAMELS) ليقدم تحليلاً لنقاط القوة والضعف في أداء المصارف ومحاولة لتلافي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة فيها لتحقيق الأداء الأفضل.

أولاً. منهجية البحث

1.مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي من النظم التقليدية المتبعة في عملية تقييم الأداء المصرفي والتي تعد قاصرة ولا تلبي متطلبات تقييم الأداء المطلوب من قصور باستخدام مؤشرات ثانوية وعدم التركيز على المؤشرات الأساسية بالتقييم، لذلك دعت الحاجة إلى استخدام نظام آخر في ظل التطورات الهائلة التي حصلت للمؤسسات المالية بصورة عامة والمؤسسات المصرفية بصورة خاصة.

فأصبح على المصارف إيجاد نظام جديد يلبي هذه الفجوة بين النظام التقليدي (التحليل المالي) والمتغيرات الحالية، وتم اقتراح نظام CAMEL الذي يسهم في تقييم الأداء المصرفي والتعرف على مدى كفاية رأس المال وسلامته المالية والتحليل الكمي والنوعي لنوعية الموجودات لتحديد سلامة عمليات استخدام الأموال وتقييم السيولة وقدرة على تسديد

الالتزامات ونوعية الأرباح وتقييم إدارة المصرف ومدى قدرته على احتواء المخاطر ومتابعة الأنشطة التشغيلية للمصرف.

وينبثق من المشكلة التساؤل الرئيس الآتي:-

هل إن تطبيق نظامCAMEL سيظهر اختلاف وفروقات عن النظام التقليدي؟

ويشتق من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:-

- ما هي أوجه القصور في الأنظمة التقليدية؟
- كيف يساعد نظام CAMEL في تحسين مقاييس الأداء؟
- ما هي الفروقات بين التقييمين؟

2.أهمية البحث

تظهر أهمية تقييم الأداء في تشخيص حالات التمييز الايجابية أو السلبية بالمصارف، من خلال الدور الذي يحتله القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنه العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية وكما يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم، لأنه يعد وسيلة مهمة لتحقق مدى إمكانية قيام المصارف بمستوى الأداء المطلوب، وتأتي الأهمية الأساسية من خلال المزايا التي ستحققها المصارف من تطبيق نظام CAMEL في تقييم أدائها وتشخيص نقاط القوى والضعف.

3.أهداف البحث

إن هدف الدراسة الرئيس هو إجراء دراسة مقارنة لمصرف سومر التجاري حسب النظامين التقليدي و(CAMEL) بتقييم أداء المصارف، وبشكل أكثر تحديداً تهدف الدراسة إلى:-

1– التعرف على مفاهيم ومرتكزات نظام (CAMEL) لتقييم الأداء.

2– التعرف على الفروقات المحتملة بين نظامي التقييم (التقليدي و CAMEL).

4.فرضية البحث

تمت صياغة فرضية الدراسة على وفق مشكلة وأهمية وأهداف الدراسة وبصيغة العدم وكما يأتي:

لا توجد فروقات ذات دلالة احصائيةبين نظام التقييم التقليدي ونظام (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي؟

5.العينة والحدود الزمانية البحث

تم اختيار مصرف سومر التجاري الخاص المسجل في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007 إلى 2013 بطريقة العينة العشوائية من عينة رسالة الماجستير.

6.الاساليب العلمية المستخدمة بالبحث

تم استخدام مجموعة من أساليب التحليل المالي ومعايير نظام (CAMEL) لقياس متغيرات البحث وتحليلها ومنها:-

أ. أساليب التحليل المالي

تم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية لغرض تقييم الأداء وهي :

(1) مؤشرات السيولة .
(2) مؤشرات الربحية .
(3) مؤشرات كفاية رأس المال .
(4) مؤشرات التوظيف .

ب. أساليب نظام (CAMEL)

تم استخدام معايير النظام الخمسة لغرض تقييم الأداء وهي:-

(1)معيار كفاية راس المال: يتألف من عدة مؤشرات وهي:-

(أ) نسبة نمو رأس المال
(ب) نسبة نمو الموجودات
(ج) كفاية رأس المال
(د) توظيف رأس المال

(2)معيار جودة الاصول: يتكون من عدة مؤشرات وهي:-

(أ) نسبة مخصص خسائر القروض/ أجمالي القروض
(ب) نسبة الائتمان المتعثر
(ج) نسبة الموجودات المتعثرة
(د) نسبة مخصص خسائر القروض/ القروضالمتعثرة

(3)معيار الادارة: يحتوي على مؤشرات نوعية وهي:-

(أ) الالتزام بالقوانين
(ب) عقد الاجتماعات السنوية
(ج) تطوير الأنظمة المصرفية
(د) تطوير الموارد البشرية (دورات للموظفين)
(هـ) المسؤولية والتنظيم
(و) أدارة المخاطر
(ز) وضع الخطط

(4)معيار الربحية: يتألف من عدة مؤشرات وهي:-

(أ) نسبة العائد
(ب) نسبة الدخل / حقوق المساهمين
(ج) الفاعلية
(د) نسبة هامش الفائدة
(هـ) نسبة مصروفات من غير الفوائد

(5)معيار السيولة: لديه عدة مؤشرات وكما يلي:-

(أ) نسبة السيولة العامة
(ب) نسبة الائتمان / الودائع
(ج) نسبة الموجودات السائلة
(د) نسبة التغطية.

ثانياً. تقييم الاداء المصرفي

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال ولا يزال باهتمام متزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة المالية،تعظيم أو تحقيق أقصى قدر من أداء المؤسسات هي القضية الرئيسة بالنسبة للمؤسسة؟،(Iqbal at. el., 2013: 37) ومن هذا المنطلق فأن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعد العامل الأكثر إسهاماً في تحقيق هدفها الرئيس إلا وهو البقاء والاستمرارية، اذ تسعى أغلب المؤسسات تقريباً إلى مراقبة أدائها من خلال نظم تقييم الأداء، يمكن ان نطرح التساؤلات التالية: هل أن المؤسسة تؤدي وظائفها بشكل جيد ؟ هل توجد انحرافات بالأداء أو مشكلات تعوق عملها ؟ ما سلبيات وايجابيات نشاطه؟ كل هذه التساؤلات يجيب عنها نظام تقييم الأداء، لان تقييم الأداء هو أداة تبادر في تنظيم، مراقبة، تخطيط المؤسسة (Chowdhury, 2008: 62). كما عرف (Rahim) أن تقييم الأداء المصرفي يتمثل في صورة مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية ونموها وتطورها وبهذا تصبح المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام الوحدة الاقتصادية بتحقيق أهدافها وأيضاً تحديد نقاط القوة والضعف (Rahim, 2012: 386)

ثالثاً. النظام التقليدي (التحليل المالي)

يعد التحليل المالي أول الأساليب ظهوراً وأكثرها شيوعاً بالأنظمة التقليدية لتقييم أداء المؤسسات (الحيالي،2004: 37)، إذ إن التحليل المالي يوفر البيانات والمعلومات، كما يقدم مؤشرات الحكم والقياس في كل مراحل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ويشكل الجانب المالي واحداً من أهم الجوانب الحيوية في جميع المنظمات الاقتصادية وهذا مما جعل المنظمات تسعى جاهدة إلى المحافظة على أفضل استقراريه لنظامها المالي، ومن هذا المنظار أصبح التحليل المالي ذا أهمية كبرى بالنسبة لجميع الأطراف سواء كان على مستوى

المنظمة أم على مستوى زبائنها لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال مدة معينة (عشيش والكبيسي،2010: 21).وفي الجدول رقم (1) يتم تحليل نتائج مصرف سومر التجاري حسب النظام التقليدي وكما يلي:

جدول (1)

نتائج تقييم النظام التقليدي لمصرف سومر التجاري للمدة من 2007 إلى 2013

النسب / السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013*
السيولة	نسبة التداول	2.015	2.551	2.469	2.555	2.560	2.273	2.576
	النقدية إلى إجمالي الودائع	104.914%	206.064%	77.662%	144.808%	123.618%	141.855%	176.799%
الربحية	العائد إلى حقوق الملكية	5.977%	2.047%	8.664%	0.749%	0.266%	0.870%	1.011%
	العائد إلى أجمالي الموجودات	3.422%	1.313%	5.422%	0.474%	0.168%	0.511%	0.639%
كفاية رأسالمال(التمويل)	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	57.249%	64.170%	62.575%	63.307%	63.053%	58.742%	63.273%
	حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	161.219%	221.345%	205.879%	197.533%	204.673%	151.192%	186.976%
توظيف الأموال	الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	13.308%	19.544%	3.808%	3.125%	1.363%	0.962%	0.960%
	الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	70.718%	74.521%	161.863%	127.429%	145.908%	71.164%	100.207%

يتضح من الجدول (1) الاتي:

1.سجل مؤشر السيولة ارتفاعاً في نسبة التداول خلال مدة البحث من (2.015) في عام 2007 الى (2.576) في عام 2013 وهي ضمن المعيار الدولي حسب تعليمات البنك المركزي (2) مرة، اما نسبة النقدية فتراوحت بين لارتفاع والانخفاض والنسب خلال مدة البحث

هي (104.914% و206.064% و 144.808% و77.662% و123.618% و176.799%141.855%) نلاحظ ارتفاع في سنوات الثلاث الاولى اما في عام 2010 فانخفضت النسبة الى(77.662%) واخذت بالارتفاع وصولاً الى (176.799%) في عام 2013 .

2.يعكس مؤشر الربحية انخفاضاً في كلا النسبيتين خلال فترة البحث وهي اقل من المعيار المحدد من قبل البنك المركزي العراقي على ان لا تقل عن (2.5%) وهذا مؤشر غير جيد ومن شأنه يدل على ضعف الاداء في المصرف مما قد يسبب تعسره وعدم الوفاء بالالتزامات.

3. نلاحظ ان النسب مؤشر كفاية راس المال أخذت بالارتفاع في مدة البحث وكما زادت الكفاية عن المعيار الدولي المحدد (12%) يدل هذا على بقاء الاموال في الخزائن وعدم استثمارها او ان الزيادة ناتجة عن ارباح من الاصول الخالية المخاطر (صفراً).

4.يوضح مؤشر توظيف الاموال ان المصرف يوظف امواله في الاقراض اكبر من استغلالها في مشاريع استثمارية وهذا قد يسبب خسائر للمصرف بسبب القروض المتعثرة وعدم سدادها من قبل المقترضين والمعيار لهذه النسبة هو (40%) حسب التعليمات البنكية.

رابعاً. نظام (CAMEL)لتقييم أداء المصارف

يمكن توضيح نظام (CAMEL) لتقييم أداء المصارف ومتغيراته الخمسة كما يلي:-

1.مفهوم نظام (CAMEL)

ظهرت الحاجة لنظام تقييم جديد يواكب التطورات الحاصلة والابتعاد عن الأساليب التقليدية والارتقاء نحو الأفضل لتحقيق السلامة والأمان في المصارف ، توالت الجهود والدراسات بابتكار لوضع نظم ومؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي وقد تم إنشاء نظام التقييم المصرفي(CAMEL)الذي اثبت فعاليته في تقييم أداء المصارف وتحديد قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم تحديد مدى قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطات الرقابية (Gilbert & Meyer, 2000: 6)إذ يعطى هذا النظام كل مصرف تصنيفاً مجمعاً على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسة خاصة بظروف المصرف المالية والتشغيلية وتتمثل هذه العناصر في كفاية رأس المال (Capital C)، جودة الأصول (Assets A)، كفاءة الإدارة (Management Efficiency M)نوعية ومستوى الإيرادات(Earnings E)، السيولة(Liquidity L). إذ توصل المحللون الاقتصاديون إلى إن النتائج الظاهرة من هذا النظام في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامته المصرفية أفضل من نتائج باستخدام التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا(Baral, 2005: 2).

2. دراسة ومناقشة نتائج تطبيق نظام (CAMEL)

يتم مناقشة عناصره الخمسة لنظام التقييم المصرفي (CAMEL) من خلال جداول وكما يلي:

أ. العنصر الاول كفاية راس المال

يوضح (سعيد، 2013: 55) مفهوم كفاية رأس المال على انه العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف، لذلك على كل مصرف أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه وأن تكون للإدارة المقدرة الكافية لتحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر. في الجدول (2) يتم تحليل عنصر كفاية راس المال لمصرف سومر وكما يأتي:-

الجدول (2)

نتائج تقييم عنصر رأس المال لمصرف سومر التجاري للمدة من 2007 الى 2013

السنوات / النسب	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة نمو رأس المال	19.46 %	84.04 %	20.09 %	27.60 %	39.01 %	49.74 %	24.02 %
نسبة نمو الموجودات	19.80 %	64.19 %	23.15 %	26.13 %	39.57 %	60.73 %	15.14 %
كفاية رأس المال	93%	168%	123%	154%	142%	207%	247%
توظيف رأس المال	62.41 %	79.76 %	69.07 %	70.62 %	73.47 %	72.42 %	67.72 %

يتبين من خلال الجدول ما يلي:

إن نسب نمو رأس المال ونمو الموجودات لمصرف الموصل للاستثمار والتنمية خلال سنوات الدراسة من عام (2007) إلى (2013)، نسب نمو رأس المال هي حسب تسلسل السنوات (19.46% و 84.04% و 20.09% و 27.60% و 39.01% و 49.74% و 17.39%) وبلغت نسب نمو الموجودات كما يلي (19.80% و 64.19% و 23.15% و26.13% و 39.57%و 60.73% و 15.14%) ونلاحظ من خلال النسب خلال السنوات (2007 و 2009 و 2011 و 2012) إن نمو رأس المال اقل من نمو الموجودات بسبب أن

زيادة الموجودات أكبر من الزيادة الحاصلة في مبالغ رأس المال الأساسي مما أدى إلى زيادة النسبة وهذا غير مطابق للمعايير الدولية لابد أن يكون نمو الموجودات أقل من نمو رأس المال أو يساويه، أما في سنة (2008 و2010 و 2013) فكان نمو رأس المال اكبر من نمو الموجودات وان زيادة هذه النسبة آتية من زيادة رأس المال من (27) مليار إلى (49) مليار مع زيادة مجموع الموجودات من (47) مليار إلى (77) مليار دينار في 2008، أما عام 2010 بسبب زيادة رأس المال من (50) ملياراً إلى (70) ملياراً مع حصول زيادة في مجموع الموجودات من (99) مليار إلى (120) مليار، وفي عام 2013 كانت زيادة نمو رأس المال اكبر من الموجودات بسبب زيادة رأس المال والاحتياطيات من (158) إلى (196) مليار دينار وهذا الأمر يعد مطابقاً للمعايير الدولية حسب تعليمات البنك المركزي العراقي, والتي تقتضي بان تكون نسبة نمو رأس المال أكبر أو تساوي نسبة نمو الموجودات.

بينت النتائج خلال مدة الدراسة نسب كفاية رأس المال وعلى التوالي (93% و168% و 123% و154% و 142% و 207% و 247%) نلاحظ هناك تراوح بنسبة كفاية رأس المال ارتفاعاً وانخفاضاً في عام 2008 ارتفعت إلى (168%) والسبب يعود إلى انخفاض حجم الموجودات المرجحة لدرجه المخاطر وارتفاع نسبة الموجودات التي ترجح بأوزان مخاطرة (صفر) ويتركز الارتفاع بالأرصدة المدينة لدى المصارف المحلية من (97) مليون الـ (24) مليار وأما الأرصدة التي لدى المصارف العربية فقد ارتفعت من (2) مليار إلى (5) مليارات، وفي 2009 انخفضت نسبة الكفاية إلى (123%)، وبعد ذلك ارتفعت إلى (154%)بسبب ارتفاع النقدية لدى المصرف من (22) مليار إلى (55) مليار دينار فضلاً عن استمرار سياسة المصرف في الاستثمارات بمقدار مليار مما أدى إلى زيادة الكفاية ومن ثم بدأت النسبة بالانخفاض إلى (142%) عام 2011 ويعود هذاالانخفاض بسبب نقص الاستثمارات لدى المصرف من (75) مليار إلى (62) مليار دينار والتي تأخذ وزناً ترجيحياً (صفراً)، وشهدت النسبة ارتفاعاً عام 2012 إذ وصلت إلى (207%) وفي 2013 بلغت (247%) والسبب يعود إلى انخفاض حجم الموجودات المرجحة لدرجه المخاطر وارتفاع نسبة الموجودات التي ترجح بأوزان مخاطرة (صفر) ويتركز الارتفاع بالأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق لدى المصرف من (68) مليار إلى (148) مليار دينار، وعلى الرغم من الانخفاضات والارتفاعات بنسبة الكفاية إلا أنها مرتفعة عن الحدود الدنيا للمعيار الدولي حسب بازل (8%) وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الذي نسبته (12%) وحسب تعليمات البنك المركزي (15%).

وضحت النتائج خلال مدة الدراسة نسب توظيف رأس المال التالي وحسب تسلسل السنوات من 2007 إلى2013 والنسب هي (62.41% و 79.76% و 69.07% و70.62% و 72.42% 73.47% و 67.72%) نلاحظ جميع النسب أعلى من المعيار الدولي البالغ (60%) النسب جيدة ويمكن للمصرف دعم العمليات المصرفية بشكل ممتاز، وان أعلى

نسب حصل عليها المصرف في عام 2008 و2011 وذلك بسبب ارتفاع رأس المال الأساسي في عام 2008 من (27) مليار إلى (49) مليار مع ارتفاع متوسط مجموع الموجودات من (43) إلى (62)مليار دينار مما أدى إلى زيادة النسبة، وأما عام 2011 فيعود سبب ارتفاع رأس المال الأساسي من (76) مليار إلى (105) مليارات مع ارتفاع متوسط مجموع الموجودات من (107) إلى (144) مليار دينار ونلاحظ انخفاضاً بالنسب الباقية خلال مدة بحثنا وإذ كانت اقل نسبة في عام 2007 وقد بلغت (62.41) وبعد ذلك أخذت بالارتفاع والانخفاض البسيط وتدل على قدرته وزيادة كفاءة المصرف، الأمر الذي يرفع من قدره رأس المال على دعم عمليات المصرف،على الإدارة العمل بجهد أكثر لزيادة الدعم، وتحسين أداء المصرف وان تحافظ على النسبة ضمن المعيار (60%) أو أكثر.

ب. العنصر الثاني جودة الاصول

تعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، إذ إن حيازة المصرف على أصول جيدة خالية من المشكلات يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال(Trautmann, 2006 : 5).يبين الجدول(3) تحليل عنصر جودة الأصول.

الجدول (3)

نتائج تقييم عنصر جودة الاصول لمصرف سومر التجاري للمدة من 2007 الى 2013

السنوات / النسب	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مخصص خسائر القروض إلى اجمالي القروض	10.40 %	17.75 %	7.80%	5.68%	2.87%	2.33%	2.40%
الائتمان المتعثر	14.42%	12.85%	4.27%	3.38%	0.40%	0.43%	0.36%
الموجودات المتعثرة	7.55%	7.96%	4.03%	2.78%	0.40%	0.30%	0.24%
مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة	117.03 %	172.28 %	181.40 %	191.09 %	781.78 %	565.86 %	672.41%

يتضح من الجدول الاتي:

تظهر لنا نتائج التحليل لهذا المؤشر وحسب الجداول التي تم عرضها آنفاً، تبين النسب التالية (10.40% و17.75% و 7.80% و5.68% و2.87% و2.33% و2.40%) وللأعوام من (2007) إلى (2013) حسب الترتيب، ونلاحظ انخفاض النسبة من 2007 إلى

2013 وكان أعلى ارتفاع في عام 2008 يعود السبب إلى الارتفاع ومن ثم الانخفاض وبعد ذلك الارتفاع النسبي عام2013 بسبب ارتفاع و تخفيض مخصص خسائر القروض في بعض السنوات من (2) إلى (3) عام 2010 وبعدها انخفض إلى (1) مليار عام 2012 ومن ثم ارتفاع المخصص في عام 2013وصاحبه زيادة مستمرة بمجموع القروض من (19) مليار إلى (107) مليارات إلى ويعد الانخفاض خلال مدة الدراسة من السلبيات ويعود السبب بعدم احتساب المخصص الكافي حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي على أن لا يقل عن نسبة (3%) من مجموع القروض.

تبين لنا نتائج هذه النسبة للأعوام من (2007) إلى (2013) وحسب الترتيب (14.40% و 12.85% و 4.27% و 3.38% و0.40% و0.43% و 0.36%) من خلال النتائج كانت أعلى نسبة في عام 2007 و2008 وبدأت النسبة بالانخفاض وصولا إلى(0.36%) عام 2013 وذلك بسبب ارتفاع الائتمان النقدي إذ ارتفع من (11) مليار إلى (105) مليارات خلال مدة الدراسة وصاحبه انخفاض في القروض المتعثرة، ويعود بسبب الانخفاض لتحصيل بعض القروض مما أدى إلى انخفاض القروض المتعثرة بالمصرف إذ انخفضت من(1) مليار إلى (384) مليون،.

انخفاض هذه النسبة يشير إلى انخفاض المخاطر الائتمانية. من خلال الجداول التي أظهرت لنا النسب التالية (7.55% و 7.96% و 4.03% و 2.78% و 0.40% و 0.30% و 0.24%)، نلاحظ انخفاض في النسبة من عام 2009 إلى2013 بسبب ارتفاع رأس المال الأساسي من (27) مليار إلى (196) مليار دينار خلال مدة الدراسة، وان أعلى نسبة في هذا المصرف كانت عام 2008 إذ بلغت (7.96%) بسبب ارتفاع قيمة القروض المتعثرة من (1) مليار إلى (2) مليار .

أظهرت الجداول النسب التالية وللأعوام من 2007 إلى 2013 وهي كالآتي (117.03% و173.03% و 181.40% و 191.09% و 781.78% و 565.86% و672.41%) سبب الارتفاع خلال سنة 2007 إلى 2010 يعود باحتساب مخصص أعلى القروض المتعثرة وليس من قبل لجنة مختصة كوجود مسؤول ائتمان في المصرف وكذلك يرجع بسبب احتساب سياسة المصرف على أساس التراكم من السنوات السابقة وبعد ذلك انخفضت إلى (565.86%) عام 2012 بسبب زيادة مخصص القروض في المصرف إذ وصل إلى (2.5) مليار دينار. علماً ان جميع النسب مرتفعة جدا عن ما هو مقرر من قبل البنك المركزي واللوائح.

ج. العنصرالثالث جودة الادارة

تقيم الإدارة ومجلس الإدارة على أساس جميع العوامل اللازمة لإدارة المؤسسة بصورة آمنة وسليمة وقدرتها على تعيين وقياس ورصد ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف، ويؤخذ في الاعتبار مستوي وجودة الإشراف والدعم الذي توفره الإدارة والمجلس والالتزام

باللوائح والقوانين والقدرة على التخطيط والاستجابة للمخاطر التي قد تنشأ عن تغير ظروف العمل أو عرض منتجات أو خدمات جديدة ودقة نظم معلومات الإدارة ورصد المخاطر وكفاءتها وحداثتها ومدى ملاءمة السياسات والضوابط الداخلية والالتزام بهما وكفاءة نظم مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية والاستجابة لتوصيات مراجعي الحسابات والسلطات الإشرافية .اذ وصف (Grieer 2007) الإدارة بانها من أكثر المؤشرات التي تعتبر ذات أهمية عالية في تقييم وتصنيف النظام لأنه يؤدي دوراً كبيراً في نجاح المصرف، وعلى أي حالة فأنها تجري الفحص لجودة الأصول. وتتبعاً يتم تحليل عنصر الادارة حسب المؤشرات النوعية التالية:

بلغ عدد جلسات مجلس إدارة المصرف وخلال سنوات الدراسة في الأعوام (2007 و 2008 و 2012) 7 جلسات لكل عام، و(6جلسات) لكل من(2009 و 2010 و 2011 و2013) يناقش من خلالها المواضيع المتعلقة بوضع المصرف بالتركيزات الائتمانية وتطوير الأنظمة المصرفية وان المصرف بصدد التعاقد مع الشركات الأجنبية لشراء نظام (Core Banking System) والاختلالات بالحسابات ومتابعة القروض المتعثرة ودراسة ومناقشه فتح فروع جديدة في مناطق أخرى للانتشار الجغرافي لتقديم الخدمات المصرفية وخلال مدة الدراسة قام المصرف في عام 2008 بعد إجراء المسح الميداني وإجراء دراسة جدوى بفتح فروع بكربلاء المقدسة ومن ضمن خطته بعد ذلك جرى العمل على فتح فرع في جانب الكرخ من بغداد، تم في عام 2011 فتح فروع في بغداد واربيل والبصرة، أما في عام2012 فتم فتح فروع في السليمانية، وبلغعدد الجلسات عام 2013(8) جلسات.

بلغ عدد موظفي المصرف وكما موضح حسب سنوات الدراسة على التوالي من 2007 إلى2013 (196 و166 و181و 213 و209 و 225 و269) موظفاً، نلاحظ ارتفاع عدد العاملين باستمرار وذلك بسبب توسع أعماله وزيادة عدد فروعه مما يدل على نجاح المصرف وتعزيز مكانته في السوق المصرفي العراقي وفي ضوء المستجدات التي تشهدها التطورات الجديدة على الحياة الاقتصادية والانفتاح التجاري والصناعي، وان المصرف يسعى جاهداً إلى تدريب الكوادر الكفوءة لأجل تقديم الخدمات الجيدة والرقى بأداء المصرف نحو الأفضل، يتضح لنا من خلال التقارير السنوية المنشورة بأن المصرف يطور الكادر من خلال إدخالهم دورات تدريبية خارج القطر في مركز الدراسات في (الأردن) لغرض زيادة أدائهم وزيادة خبرتهم وكذلك الدورات المقامة في البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية الخاصة ومصرف الخليج ومشروع التجارة، استطاع المصرف من تطوير نظام (SWIFT) بالتعاقد مع إحدى الشركات العالمية في هذا المجال ولم يوضح المصرف في التقارير عدد الدورات والمشاركين.

استمرت إدارة المصرف منذ بداية التأسيس ولا زالت على وضع خطط و سياسات وبرامج لدعم قدرتها التنافسية وان يحتل المصرف مرتبة متقدمة في الساحة المصرفية للقطاع

الخاص في العراق ، وتعظيم العوائد على رأس المال ومن أهم سياساته خلال مدة الدراسة قام في عام 2007 بعد إجراء المسح الميداني لفتح الفروع إلآ انه تريث بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد و بعد ذلك فتح فروعاً خلال مدة بحثنا في (المنصور و أربيل و البصرة) في عام 2010 وفرعاً في النجف عام 2011، وكذلك قام المصرف بتأسيس شركة الشرقية للوساطة برأس مال (500) مليون دينار ومارست الشركة نشاطها في 2008 وتبلغ مساهمة المصرف (100%)، وعليه تم تحويل حسابات الشركة مع حسابات المصرف تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي عام 2010،اعتمد المصرف على النظام المحاسبي الموحد في إعداد البيانات المالية على وفق المبادئ والموجودات المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي وقانون المصارف واللوائح والتشريعات والأنظمة وقد تم إجراء معالجة الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين الفروع بإجراء المقاصة فيما بينها وتم احتساب الاندثار على أساس القسط الثابت وإطفاء النفقات الإيرادية المؤجلة بالنسب المقدرة (20%) على جميع الموجودات ماعدا المباني فقد تم احتساب الاندثار للمباني (3%) وتمت معالجة المصروفات والإيرادات وشركات التأمين على وفق مبدأ الاستحقاق.

تم الاطلاع من خلال التقارير بأن قسم الرقابة الداخلي والضبط الداخلي خلال عام 2007 يعاني من ضعف الإجراءات إذ يعتمد على مدير واحد ــ مدير الرقابة والتدقيق ــ ليقوم بهذه المهمة لوحده، لابد من إنشاء شعبة خاصة للتدقيق والرقابة وربطها بالإدارة العامة لاستيفاء إجراءات هذه المهمة بشكل سليم، وتقديم التوصيات اللازمة حول السبل الواجب إتباعها في جلب الودائع والاستثمارات.

اتخذت إدارة المصرف الإجراءات اللازمة الخاصة بتطبيق قانون منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (94) لسنة 2004 و اللوائح التنظيمية كافة في ضوء (اعرف زبونك)، و يجري تنفيذ هذه الإجراءات على وفق الأنظمة والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، لم يتبين أن المصرف قام بإجراء عمليات مصرفية مخالفة لأحكام القانون المذكور، أي عمليات لها علاقة بمثل هذه الأنشطة.

أما عن انتهاكات المصرف للوائح والقوانين فهي:-

1) عدم اعتماد ما ورد في بالمادة (29) (المتطلبات التحوطية) الفقرة (ج) بالتوقف عن اعتبار إيرادات القروض عديمة الأداء دخلاً إلا ما يسلم منها نقداً وان ما يعزز ذلك ارتفاع نسبة الديون المشطوبة خلال السنة إذ بلغ المخصص (171،1) مليار بنسبة بلغت (225%) عن رصيد السنة السابقة.
2) في عام 2013 وجود بعض الأخطاء في التبويب والإجراءات المحاسبية في حساب الإيرادات ونفقات العمليات المصرفية، نظراً لأهمية الموضوع وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة للتحقيق في ذلك على ان تنجز أعمالها خلال 3 أشهر من تاريخ تشكيلها.

3) خالف المصرف تسجيل إيرادات القروض إذ لم يسجل الفوائد في تاريخ استحقاق القرض بدلاً من تحميلها كل سنة بما يخصها على وفق القواعد المحاسبية وأساس الاستحقاق.

د. العنصر الرابع الربحية

تعد الربحية هي القدرة على استثمار معين لكسب العائد من استخدامه، الربحية يعني القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية للمؤسسة (Botoe, 2011:12)، هذا عنصر التصنيفيتم تحليل في الجدول التالي:

الجدول (4)

نتائج تقييم عنصر الربحية لمصرف سومر التجاري للمدة من 2007 الى 2013

السنوات / النسب	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العائد	3.73 %	1.63 %	5.98 %	0.53 %	0.20%	0.63 %	0.68 %
الدخل إلى حقوق المساهمين	7.14 %	3.77 %	10.41 %	0.96 %	0.37%	1.30 %	1.25 %
الفاعلية	45.42 %	54.73 %	11.80 %	45.33 %	114.38%	29.43 %	28.06 %
هامش الفائدة	18.05 %	11.55 %	18.07 %	3.58 %	2.69%	9.77 %	0.78 %
مصروفات من غير فائدة	19.54 %	24.01 %	9.25 %	34.38 %	32.96 %	15.40 %	31.90 %

من خلال نتائج التحليل هناك انخفاض بالنسبة من (3.73%) عام 2007 إلى (1.63%) عام 2008 وسبب الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الدخل من (1.6)مليار إلى (1.01) مليار دينار مع ارتفاع متوسط الموجودات من (47) إلى (62) مليار، علماً أن النسبة أعلى من الحدود الدنيا (2.5%) على وفق المعايير الدولية في عام 2007 واقل من المعيار في 2008 وهذا غير جيد ويشير إلى ضعف تحقيق المصرف للأرباح، وحصل ارتفاع كبير عام 2009 إذ بلغت (5.98%) بسبب حصول ارتفاع شديد بصافي الدخل من (1.01) مليار دينار عام 2008 إلى (5.17) مليارات دينار عام 2009 وبعد ذلك أخذت النسبة بالانخفاض خلال العامين 2010 إلى (0.53%) و2011 إلى (0.20%) بسبب انخفاض الدخل إلى (570) مليون دينار عام 2010 وإلى(281) مليون في عام 2011 علماً

ان النسب اقل من المعيار وهذا غير جيد وعلى المصرف ان يعيد نشاطه صعوداً لأن انخفاض العائد يشير إلى توجه المصرف نحو تحقيق الخسائر، وبعد ذلك ارتفع بنسبة بسيطة في عام 2012 وبنسبة (0.63%) بسبب حصول ارتفاع بصافي الدخل من (281) مليون دينار إلى (1.3) مليار واستمرت النسبة كما هي (0.63) في عام 2013 بسبب تغير بسيط بالدخل وصاحبه ارتفاع بسيط في متوسط الموجودات، ويدل تراجع النسبة من السلبيات على أداء المصرف لأنها اقل من الحدود الدنيا للمعيار الدولي.

تراوحت نسبة صافي الدخل/ حقوق المساهمين خلال مدة الدراسة من الارتفاع إلى الانخفاض ومن ثم إلى الارتفاع والنسب هي (7.14% و 3.77% و 10.41% و 0.96% و0.37% و 1.30% و 1.25%) وحسب الترتيب من 2007 إلى 2013، نلاحظ انخفاض في النسب خلال المدتين الأولى من الدراسة بسبب انخفاض العائد مع الانخفاض البسيط لصافي الدخل، ومن ثم ارتفعت بشدة ومن ثم انخفضت خلال السنوات التالية من 2009 إلى 2010 بسبب ارتفاع العوائد خلال هذه المدة وارتفاع حقوق المساهمين من (49) مليار إلى(76) مليار دينار وارتفاع الدخل في عام 2009 إلى (5) مليارات وانخفاض في عام 2010 إلى (570) مليون مما أدى إلى ارتفاع وانخفاضه النسبة، أما خلال المدد الأخيرة من الدراسة فقد حصل انخفاض شديد بسبب انخفاض العائد في السنتين 2011 وبعد ذلك أخذت بالارتفاع خلال عام 2013إذ ارتفعت إلى (1.30%) عام 2012 بسبب زيادة العائد وفي عام 2013 حصل انخفاض بسيط إذ وصلت إلى (1.25%) بسبب انخفاض العائد صاحبه ارتفاع بحقوق المساهمين من (158) مليار وإلى (196) مليار، وكلما انخفضت النسبة يقل الدعم الذي تقدمه الأرباح إلى رأس المال.

تبين النتائج ارتفاع نسبة الفاعلية إلى (54.73%) عام2008 بعد ان كانت (45.42%) عام 2007 وبسبب الارتفاع بالنفقات العامة من (1) مليار إلى (2) مليار دينار، وارتفاع صافي الدخل من(28) مليار إلى (51) مليار دينار ثم أخذت النسبة نزولاً إلى (11.80%) عام 2009 بسبب انخفاض النفقات العامة إلى (1) مليار دينار وهذا يشير إلى ان النفقات بدأت تستهلك جزءاً اصغر من إجمالي الدخل، وبعد ذلك ارتفعت إلى (45.33%) عام2010 و(114.38%) عام 2011 بسبب ارتفاع النفقات من (1) إلى(5) مليارات لكن صاحبه ارتفاع في إجمالي الدخل، ومن ثم انخفضت النسبة إلى(29.43%) عام 2012 بسبب انخفاض النفقات العامة إلى (3) وفي عام 2013 انخفضت بمقدار (1%) إذ وصلت (28.06%) بسبب انخفاض النفقات مما أدى إلى انخفاض النسبة وزيادة الدخل مما يدل على قدرة المصرف على موازنة النفقات وتغطيتها من خلال الدخل المتحقق وهذا مؤشر جيد.

يشير مؤشر هامش الفائدة إلى انخفاض خلال السنوات الأولى للبحث وبعد ذلك ارتفع بنسبة قليلة ومن ثم اخذ الهامش بالانخفاض لاحظنا في السنوات الأولى انخفض الهامش من (18.05%) عام2007 و (11.55%) عام2008 ومن ثم ارتفعت إلى (18.07%)

عام2009 وذلك بسبب تراجع الفوائد المتحققة من الودائع لدى البنك المركزي وكذلك إيرادات الاستثمارات والاستثمار الليلي مع ارتفاع مجموع الموجودات المدرة للإيرادات من(2.5) مليون إلى (2.4) مليون وبعدها حصل ارتفاع بالفوائد المتحققة إلى (8) مما أدى إلى ارتفاع النسبة في عام 2009، ومن ثم انخفضت إلى(3.58%) عام2010 بسبب انخفاض صافي الدخل من الفوائد من (8) مليارات إلى (1.8) مليار دينار، وبعد ذلك تتراوح النسبة صعوداً ونزولاً خلال الأعوام الأخير لمدة الدراسة إذ انخفضت إلى (2.69%) عام2011 بسبب ارتفاع مجموع الموجودات المدرة للإيرادات (76) مليار مما أدى إلى انخفاض النسبة وفي عام2012 ارتفعت إلى(9.77%) بسبب انخفاض الموجودات المدرة للربح إلى (75) مليار مقابل ارتفاع مليار واحد بالفوائد المتحققة من الودائع، أما في السنة الأخير فانخفض الهامش إلى (0.78%) بسبب الارتفاع الكبير بالموجودات المدرة للإيرادات إلى (106) مليار عن سنه 2012.

أظهرت النتائج إن النسبة بين سنة وأخرى تتراوح نزولاً ثم صعوداً، ان سبب انخفاض النسبة يعود إلى انخفاض مبالغ الكوادر الوظيفية ويصاحبه ارتفاع في إجمالي الدخل، والنسب في عامي 2007 و 2008 أخذت تتراوح على التوالي من (19.54%) إلى (24.01%) بسبب انخفاض كل من الكوادر الوظيفية وارتفاع بإجمالي الدخل من(28) مليار إلى(51) مليار دينار وهذا يدل على موازنة المصرف بين المصروفات والإيرادات وسجل المصرف انخفاضاً عام 2009 بنسبة (9.25) بسبب ارتفاع وانخفاض إجمالي الدخل من (51) إلى (61) مليار دينار، وأخذت بعد ذلك بالارتفاع لـ (34.38%) 2010 وإلى (32.96%)2011 بسبب الارتفاع البسيط لأجور الكوادر الوظيفية من (1.3) مليار إلى (1.8) مليار يقابل ارتفاع كبير في إجمالي الدخل من (77) مليار و(111) مليار دينار، وانخفضت إلى (15.40)عام 2012 أما خلال 2013 فارتفعت إذ وصلت إلى (31.90%) بسبب ارتفاع التكاليف الوظيفية إلى(2.1) مليون دينار وصاحبة ارتفاع بإجمالي الدخل إلى (198) مليار دينار، نلاحظ من خلال النسب قدره الإدارة على الموازنة بين المصروفات والإيرادات من ناحية ودعم الموظفين وتحسين أدائهم من ناحية أخرى.

ه. العنصر الخامس السيولة

تعرف السيولة المصرفية كل من (عبد السلام، 2013: 109) و (الحسيني والدوري، 2008: 93) على إنها تمثل قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساسية وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين و المقترضين والعاملين وغيرهم ، تستلزم السيولة توفير النقد السائل لدى المصرف أو أمكان الحصول عليها عن طريق تسييل بعض أصوله وتحويلها إلى نقد بسرعة ودون خسائر. يقصد بكفاية السيولة في المؤسسة المالية (المصارف) قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، والجدول (5) يحلل عنصر السيولة للمصرف المبحوث وكما يلي:

الجدول (5)

نتائج تقييم عنصر السيولة لمصرف سومر التجاري للمدة من 2007 الى 2013

السنوات / النسب	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة	87.15 %	166.73%	63.07 %	126.48%	103.07%	133.59%	162.90%
نسبة الائتمان إلى الودائع	70.72 %	74.52 %	161.86%	127.43%	145.91%	71.16%	100.21%
نسبة الموجودات السائلة	37.26 %	59.74 %	23.60 %	46.41 %	38.08 %	55.11%	59.83 %
نسبة التغطية	169.79 %	325.46%	114.21%	212.95%	182.83%	195.65%	340.13%

نلاحظ من خلال النتائج إن نسبة السيولة العامة أخذت تتراوح صعوداً ونزولاً خلال سنوات الدراسة من عام 2007 و 2013 والنسب على التوالي (87.15% و166.73% و 63.07% و 126.48% و 103.07% و 133.59% و 162.90%) نلاحظ ارتفاع السنة في السنتين الأولى بسبب الارتفاع الحاصل في حجم الاحتياطيات الأولية والمتمثلة في الموجودات النقدية والنقد المحتفظ به لدى البنك المركزي والمصارف المحلية والأجنبية من (17) مليار إلى (46) مليار وصاحبة ارتفاع في مبلغ المطلوبات من (20) مليار إلى (27)، بعد ذلك انخفضت عام 2009 إلى(63.07%) بسبب انخفاض مبلغ الموجودات السائلة من(46) مليار إلى (22) مليار، ومن ثم ارتفعت عام 2010إلى (126.48%) بسبب ارتفاع مبلغ الموجودات السائلة إلى (55) مليار وارتفاع المطلوبات إلى (44) مليار، وأخذت النسبة بانخفاض خلال عام2011إلى (103.07%) بسبب ارتفاع مبلغ الموجودات السائلة من(55) إلى (64) مليار وكذلك ارتفاع مبلغ المطلوبات من (44) إلى (62) مليار، ثم ارتفعت في عامي 2012 و2013 بسبب ارتفاع مبلغ الموجودات السائلة إلى (186) مليار وكذلك ارتفاع مبلغ المطلوبات إلى (114) مليار، علماً ان جميع النسب خلال مدة الدراسة أعلى بكثير من المعيار الدولي البالغ (30%)

بلغت النسب خلال مدة الدراسة من عام 2007 إلى2013 وحسب الترتيب (70.72% و 74.52% و 161.86% و 127.43% و 145.91% و 71.16%

و100.21%) نلاحظ ارتفاعاً في ثلاث السنوات الأولى بسبب زيادة الائتمان النقدي من (11) إلى (46) مليار وكذلك لارتفاع إجمالي الودائع من (16) إلى (29) مليار دينار أما في عام 2010 انخفضت إلى(127.43%) فيعود السبب إلى ارتفاع مبلغ الائتمان النقدي من (46) إلى (49) مليار وكذلك لارتفاع إجمالي الودائع ولكن بمقدار اكبر من الائتمان إذ ارتفع المبلغ من (29) إلى (38) مليار دينار، أما خلال الأعوام التالية (2011 و 2012) فأخذت بالارتفاع ومن ثم انخفضت، ومن بعد ذلك شهد عام 2013 ارتفاعاً إذ بلغت النسبة (100.21%)، ونلاحظ أن جميع النسب مرتفعة بالمصرف حسب مبدأ البنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة كافة بالتقيد بنسبة التوازن في استخدام الموارد المتاحة والمحددة بصيغة الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع بما لا يزيد على نسبة 60% من إجمالي الودائع.

نلاحظ إن نسبة الموجودات السائلة شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المدة من 2007 إلى 2013 والنسب حسب السنوات على التوالي (37.26% و 59.74% و 23.60% و46.41% و 38.08 و 55.11% و 59.83%) حصل ارتفاع في السنتين الأولى هذا يعنى قدره الإدارة جيدة للتصدي إلى مخاطر السيولة وتفاديها للمخاطر إذ يحتفظ المصرف بالصندوق ولدى المصارف الأخرى بحدود (39) مليار لعام 2007 و(17) مليار لعام 2008 و (46) مليار وبعدها انخفضت عام 2009 بسبب انخفاض الموجودات السائلة إلى (22) مليار مع وجود تغيرات في الموجودات هذا الانخفاض إلا إن النسب أعلى من المعيار الدولي البالغ (20%)، أما في المدتين (2010 و 2011) إذ بلغت النسبة ارتفاع إلى (46.41%) وانخفضت (38.08%) بسبب ارتفاع الموجودات السائلة اكبر من مجموع الموجودات ارتفعت الموجودات السائلة إلى (64) مليار بعد أن كانت (55) مليار عام 2010 وكذلك ارتفاع إجمالي الموجودات إلى (62) مليار، وفي عام 2012 و 2013 ارتفاع النسبة بسبب ارتفاع الموجودات السائلة إلى (186) مليار دينار مع ارتفاع في إجمالي الموجودات إلى (114) وعلى الرغم من هذا الانخفاض والارتفاعات إلا إنها أعلى من المعيار، الأمر الذي يشير هنا إلى إن للمصرف مقدرة لمواجهة متطلبات السحب المفاجئ على الودائع.

أظهرت نتائج التحليل النسب التالية للتغطية وحسب التسلسل من 2007 إلى 2013 (169.79% و 325.46% و 114.21% و 212.95% و 182.83% و 195.65% و340.13%) نلاحظ من خلال النتائج إن نسبة التغطية في جميع سنوات الدراسة هي في وضع جيد وأعلى من النسبة المثالية والبالغة (1:1) وهذا يعني إن للمصرف قدرة على مواجه السحوبات المفاجئة إذا ما تم ذلك وهذا مؤشر جيد للمصرف.

خامساً. مقارنة بين النظام التقليدي ونظام (CAMEL)

يبين الجدول (6) المقارنة بين نظام تقييم الأداء التقليدي ونظام (CAMEL) بعد دراسة وتحليل كل من النظامين ومناقشة نتائج التحليل لكل نظام اذ يتم اعطاء درجة تقييم لنظام التقليدي من (1-5) من الأقوى الى الاضعف لكل مؤشر وحسب المعايير المحدد من

قبل البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية من قبل لجنة بازل وعلى سبيل المثال مؤشر كفاية راس المال محدد (12%) المتوسط اذا كان اعلى اعطى (1 او 2) اما اذا كان اقل اعطى (4 او 5)، اما في نظام (CAMEL) فيعطى تقييماً بالدرجات (1-5) من الاقوى الى الاضعف حسب طريقة عمل النظام وتقدير المحلل من خلال النتائج ومعدل الصناعة في اعطاء الدرجة وكذلك تقييم كتابية (ممتاز و جيد جداً و جيد و حدي و ضعيف) وكما في الجدول التالي:

الجدول (6)

مقارنة بين النظام التقليدي ونظام CAMEL

المصارف / السنوات	مصرف سومر التجاري	
	تقليدي	CAMEL
2007	1	4 حدي
2008	1	4 حدي
2009	1	2 جيد جداً
2010	2	3 جيد
2011	3	5 ضعيف
2012	3	2 جيد جداً
2013	3	5حدي

أظهرت النتائج الحسابية الفروقات بين النظامين ومن خلال المقارنة في الجدول (6) تبين هنالك فرق كبير بين النظامين من ناحية التقييم وترتيب المصرف، إذ كان مصرف سومر في المرتبة الأولى عام 2007 في حين نظام (CAMEL) اخذ المرتبة الرابعة في السنة نفسها ، وهكذا كما في السنوات التالية كما موضحة في الجدول أعلاه، وأسباب الاختلاف ترجع إلى إن النظام التقليدي تشوبه عيوب كثيرة وغير قادر على إعطاء التقييم والدرجة الصحيحة للمصرف إذ انه يعتمد على التحليل الكمي دون النوعي وكثرة المؤشرات التي من شأنه يصعب استخدام المؤشرات التي تعكس الاداء ، مما دعت الحاجة من قبل المؤسسات والمنظمات العالمية إلى البحث عن نظام جديد ومتطور قادر على معالجة المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف لأنها أهم القطاعات في البلد بما تسهم في تنمية القطاعات وتقديم التسهيلات المالية للمشاريع والاستثمارات، لذلك نشأ نظام (CAMEL) لتقييم أداء المصارف ومحاولة تصحيح أدائها وتقويتها من الناحية الإدارية والمالية والتشغيلية، وخصوصاً الإدارية لأن النظم التقليدية لم يعير الاهتمام إلى عنصر الإدارة والشؤون الإدارية، وان سبب نجاح أي منظمة هو الإدارة الناجحة والفعالة والقادرة على حل الاختلال الحاصل والتصدي للمخاطر بجميع أنواعها، والميزة التي انفرد بها النظام هو الإدارة ويعد قلب النظام, أثبت فاعلية النظام في جميع انحاء العالم كأمريكا وسويسرا وبعض

البلدان المتطورة مصرفياً بأنه نظام رقابي متخصص للأشراف المصرفي وكشف نقاط الضعف والقوي ومساعدة القطاع المصرفي, من خلال الحالتين أدحضت الفرضية وأثبتت النتائج هنالك فروقات بين النظامين.

سادساً. الاستنتاجات

1.أثبت نظام تقييم الأداء المصرفي (CAMEL) من النتائج فعاليته في الرقابة والاشراف.
2. يمكن تطبيق نظام (CAMEL) للرقابة المصرفية ويظهر فروقات عن النظام التقليدي لكن يحتاج إلى توفير المعلومات التي يستخدمها النظام في التقارير المالية للمصارف.
3. وصول كفاية رأس المال إلى نسب عالية جداً وهذا يدل على أن المصرف لديه أموال كبيرة في الخزينة وهذا بدوره يوضح لنا ضعف الاستثمارات وأن أكثر العوائد من الإقراض والاستثمار الليلي.

سابعاً. التوصيات

1.بعد ما اثبت النظام فاعليته على البنك المركزي العراقي إعادة العمل به بعدما ما توقف بنظام (2011)
التقييم(CAMEL)وتدريب الكادر الكفوء على النظام لإجراء التقييمات السنوية للمصارف الخاصة والعامة.
2.ضرورة توفير قاعدة بيانات مالية واسعة بين الادارة العامة للمصرف وبين الفروع ومن ثم بين المصارف والبنك المركزي العراقي والتي من شأنها تسهيل انسياب البيانات من البنك المركزي العراقي و إليه.
3.يجب على إدارة المصارف فتح قسم خاص بإدارة المخاطر وتعيين مدير ادارة مخاطر متخصص بهذا المجال و رفد القسم بالكادر الكفوء

المصـــادر

أولاً. المصادر العربية

1. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام (2010-2013) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
2. التقرير السنوي لمصرف سومر التجاري للمدة (2007-2013).
3. تسهيل تنفيذ قانون المصارف الخاصة (94) لسنة2004، الوقائع العراقية، العدد(4172)، كانون الثاني، 2011
4. الحسيني والدوري، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبدالله، (2008) "إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والطباعة، الاردن.
5. الحيالي، وليد ناجي، (2007)"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي" رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك،www.ao-academy.org
6. سعيد، عبد السلام لفتة (2013) "إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي" الطبعة الاولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
7. عبد الرضا, صبا عبد الهادي (2009) "تطبيق نظام CAMEL لتقييم الاداء في المصارف العراقية الخاصة – دراسة حالة في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار" رسالة دبلوم عالي بالمصارف المعادلة للماجستير, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد.
8. عشيش والكبيسي، حسن سمير، ظافر (2010)"التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي في البنوك" الطبعة الاولى العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ـــ الاردن.
9. اللائحة الارشادية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للصيرفة والائتمان، العدد (694/2/9)، نيسان،2006.
10. النعيمي, زهراء احمد محمد توفيق (2004) *" تقييم الاداء المالي للمصارف الاهلية في العراق للفترة (1999-2001)"*رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد , قسم العلوم المالية والمصرفية, جامعة الموصل .

ثانيا. المصادر الانكليزية

1. Baral, Keshar J Health .(2005)Check-up of Commercial Banks in the Framework of CAMEL: A Case Study of Joint Venture Banks in Nepal ,The Journal of Nepalese Business Studies Vol. II No. 1 Dec.
2. Chowdhury, Dr. ShambhuNath, (2008) Developing Performance Appraisal System for Performance Leadership in Banks, CAB CALLIN July-September.
3. Gilbert, R. Alton, Meyer Andrew P., (2000) Vaughan Mark D., The Role of A CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance, Working Paper, Federal Reserve Bank of St. Louis.
4. Iqbal, Nadeem, Ahmad, Naveed, Haider, Zeeshan, Batool, Yumna, Ain, Quratul, (2013) Impact of performance appraisal on employee's performance involving the Moderating Role of Motivation, Vol. 3, No.1; August.
5. Rahim, Sheikh Abdur, Assistant Professor, (2012) Performance Appraisal Systems in Private Banks of Bangladesh: A Study onthe Mercantile Bank Limited Daffodil International University, Dhaka, Bangladesh.
6. Trautmann, P.Y. (2006) Camels Ratings, Bearing Point Management and technology consultants, USAID/IRAQ.